المتمردون على بعد 100 كيلو متر من بغداد

خطة أمنية استثنائية لحماية العاصمة العراقية

بغداد/ أ.ف.ب.

وضعت السلطات العراقية خطة أمنية جديدة تهدف إلى حماية بغداد من أي هجوم محتمل، وتشمل تكثيف انتشار القوى الأمنية فيها، بحسب ما أفاد أمس المتحدث باسم وزارة الداخلية العميد سعد معن.

وأوضـح معن في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية: "وضعنا خطة جديدة لحماية بغداد"، مضيفًا "اليوم، الوضع استثنائي وأي عملية تراخ قد تسمح للعدو بأن يحاول مهاجمة بغداد ويجب أن يكون هناك استعداد".

وذكـر أن الخطة تشمل "تكثيف انـتـشـار الـقـوى وتفعيل الجهد الاستخباراتي و(زيـادة) استخدام التقنية مثل البالونات والكاميرات والاجهزة الأخرى، اضافة الى التنسيق مع قيادات العمليات في محافظات أخرى،ورفع الروح المعنوية للمقاتلين".

وعن إمكانية استقدام قـوات من أماكن أخرى،قال معن:"القوة الموجودة في بغداد كافية، ولكن هناك رغبة في الشارع للتطوع" استعدادًا لأي هجوم محتمل.

ويأتي الإعلان عن الخطة الأمنية الجديدة في وقت بات مقاتلو تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" المتطرف يسيطرون على مناطق واسعة من شمال البلاد منذ بدء هجومهم المباغت قبل خمسة أيام.

وأصبح هؤلاء على بعد اقل من 100 كلم من بغداد، قبل أن يدعو المتحدث باسم التنظيم مقاتليه لمواصلة الزحف نحو العاصمة العراقية التي تعيش على وقع الصدمة ويسودها القلق من احتمال وصول المسلحين إليها.

ودعا المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني الشيعة العراقيين أمس إلى حمل السلاح ومقاتلة "الإرهابيين"، في إشارة إلى الجهاديين المتطرفين الذي يشنون هجوما كبيرا في العراق.

وتأتي هذه الدعوى بينما يترقب آلاف المتطوعين في بغداد، الذين استجابوا بالفعل لدعوات مماثلة من مسؤولين في حكومة المالكي، بحماس ما يقولون إنها "الفرصة التاريخية" لقتال المتطرفين.

وقال الشيخ عبدالمهدي الكربلائي ممثل السيستاني خلال خطبة أمس في كربلاء: "على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعا عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم التطوع والانخراط بالقوات الأمنية لتحقيق هذا الغرض المقدس".

ونقل الكربلائي عن السيستاني قوله: إن "العراق يواجه تحديا كبيرا وخـطـرا عظيما وان الإرهـابـيـين لا يستهدفون السيطرة عـلـى بعض المـحـافـظـات بـل صرحـــوا بأنهم يستهدفون جميع المحافظات لاسيما بغداد وكربلاء والنجف ومن هنا فإن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا تختص بطائفة دون أخرى أو بطرف دون آخر".

وأعلن أن "من يضحي منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وإعراضه فانه يكون شهيدا".

لكن فتح بـاب الـتـطـوع الفعلي للعراقيين لمقاتلة المسلحين الذين باتوا على بعد اقل من 100 كلم من شمال بغداد، جاء بطلب من رئيس الوزراء الشيعي نـوري المالكي الـذي دعا المواطنين إلى الانخراط في القوات الأمنية وطلب تسليحهم فورا.

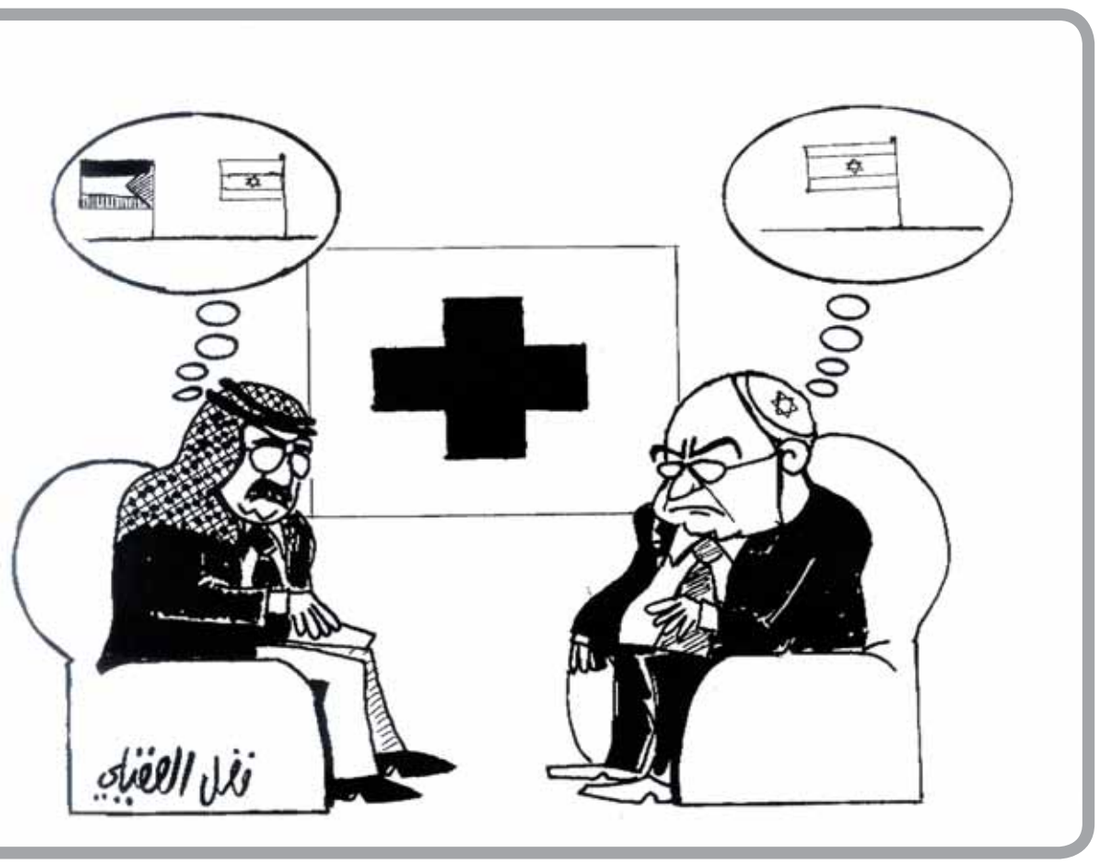

قاعدة المغرب الإسلامي تتبنى الهجوم على منزل وزير الداخلية التونسي

تونس/وكالات

أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أمس مسؤوليته عن الهجوم على منزل وزير الداخلية التونسي لطفي بن جدوا في 28 مايو وأسفر عن مقتل أربعة من رجال الأمن، في أول تبن له لعملية في تونس.

ويأتي هذا الإعـلان ليسكت أصواتا تونسية تسعى لنفي وجود إرهاب في تونس والادعاء بأن "جهات" محسوبة على الثورة المضادة لا تسميها في العادة،هي المتسبب الرئيسي في الإرهاب لإسقاط الحكومة الشرعية بقيادة حزب النهضة الإسلامي وحلفائه.

وقال محققون في الهجوم الذي استهدف منزل وزيـر الداخلية: إن كومندوس يتكون من نحو عشرين عنصرا قدموا إلى وسط مدينة القصرين من جبل الشعانبي ونفذوا خطة عسكرية محكمة في الهجوم توزعت بين مراقبة مكان الجريمة والتمويه والتنفيذ والتغطية على المنفذين عند انسحابهم من مسرح الهجوم.

لكن المشككين في رواية وزارة الداخلية برزوا على وسائل الإعلام ليردوا هذه الرواية، متسائلين عن الجهة التي "سمحت لهم بالنفاذ من جبل الشعانبي"، في حين أن الجبل محاصر بقوات الجيش والامن التونسيين. كما تساءلوا عن ما اسموه تأخر الفرق الأمنية عن نجدة زملائهم في حين أن مقارهم كانت قريبة جدا من موقع الهجوم.

وسعى هؤلاء للترويج لشائعات رواها بعض المواطنين الذين وصفوهم بشهود العيان، عن تردد بعض عناصر الأمن في نجدة زملاهم المصابين بعد انسحاب الكومندوس الإرهابي. كما زعم شهود العيان ان عناصر الشرطة منعوهم من تقديم العون للجرحى ولأحد المصابين كان يطالب بماء ليشربه.

ميدانيا، ذكرت السلطات التونسية أمس أن قوات الأمن قتلت اثنين من المسلحين قرب الحدود الجزائرية في تبادل لإطلاق نار بعد أسبوعين من مهاجمة متشددين منزل عائلة وزير الداخلية.

وقال محمد علي العروي المتحدث باسم وزارة الداخلية: "قواتنا قتلت اثنين من المجموعة الإرهابية في جندوبة."

وأضاف: إن تبادل إطلاق النار مع المتشددين اندلع في وقت متأخر الليلة الماضية دون الادلاء بمزيد من التفاصيل.

وبدأت القوات المسلحة التونسية هجوما واسعا في جبال الشعانبي في المنطقة الغربية من البلاد بالقرب من الحدود مع الجزائر والتي يحتمي بها متشددون مسلحون.

وتسير عملية الانتقال السياسي قدما في البلد الواقع في شمال افريقيا منذ الانتفاضة. لكن السلطات التونسية قلقة من احتمالات امتداد الاضطرابات في ليبيا المجاورة حيث تمكن متمردون من اكتساب موطئ قدم.

القوات الاوكرانية تستعيد السيطرة على ماريوبول

كييف/أف ب

استعادت القوات الاوكرانية السيطرة أمس على مدينة ماريوبول في ختام معارك وقعت فجرا واسـفـرت عن اربعة جرحى فيما امـر الرئيس الاوكراني بترو بوروشنكو باقامة فيها موقتا الادارة الاقليمية لدونيتسك.

وقـال الرئيس الاوكـرانـي كما نقل عنه موقع الرئاسة: "بفضل بطولة العسكريين الاوكرانيين، استقر الوضع في ماريوبول"المرفأ الواقع جنوب شرق اوكرانيا ويعد حوالي 500 الف نسمة.

وطلب من حاكم منطقة دونيتسك سيرغي تاروتا اقامة مقر الادارة الاقليمية مؤقتا في ماريوبول.

ويخضع مقر الادارة الاقليمية في دونيتسك منذ اكثر من شهرين لسيطرة انفصاليين اقاموا فيها مقر قيادتهم.

واصيب اربعة جنود اوكرانيين خلال معارك وقعت فجرا في ماريوبول كما اعلنت وزارة الداخلية الاوكرانية مشيرة الى "خسائر كبرى" في صفوف الانفصاليين.

واعلن الحرس الوطني الذي يضم متطوعين وعناصر من وزارة الداخلية في بيان ان "اربعة جنود من وحدة خاصة اصيبوا بجروح واحدهم في حالة خطرة".

وكانت الحصيلة التي اوردهـا سابقا وزير الداخلية ارسين افاكوف اشارت الى وقوع جريحين.

وقال افاكوف على صفحته على فيسبوك:ان العملية الهادفة "لازالة" حواجز المتمردين بدأت واستمرت عدة ساعات.

وقال: ان العلم الاوكراني اصبح يرفرف فوق مقر بلدية المدينة الجمعة. واضاف ان وحدات خاصة تابعة لـوزارة الداخلية "دمـرت مدرعات ومواقع لقناصة النخبة".

وكتب الوزير الاوكراني: ان "الارهابيين تكبدوا خسائر كبرى.واصيب جنديان بجروح من صفوفنا. العملية تتواصل".

ويخوض الجيش الاوكراني منذ شهرين عملية ضد المتمردين الموالين لروسيا في شرق اوكرانيا اوقعت 270 قتيلا.

من جهتها اعلنت وزارة الدفاع الاوكرانية أمس ان "معارك طاحنة" جرت قرب الحدود مع روسيا في بلدات سنيجين وستيبانيفكا في منطقة دونيتسك.

وقالت الوزارة انه على طريق قرب سنيجين تم تدمير قوافل متمردين متجهة من روسيا وتنقل اسلحة من صنع روسيا لا سيما قاذفات صواريخ.

واوضحت انه "بعض ضربات من المروحيات، تم انـزال جنود" واكـدت ان خسائر المتمردين تبلغ عشرات الرجال.

تشكيل حكومة تايلاندية مطلع سبتمبر

بانكوك/ أف ب

اعلن رئيس المجموعة العسكرية الحاكمة في تايلاند أمس ان المجموعة ستشكل في مـوعـد اقـصـاه مطلع سبتمبر حكومة انتقالية للاشراف على الاصلاحات التي يفترض ان تؤدي الى تنظيم انتخابات خلال عام واحد على الاقل.

ولم يوضح الجنرال برايوت شان-او-شا الذي تولى السلطة بعد انقلاب في 22 مايو ما اذا كانت هذه الحكومة ستضم مدنيين او عسكريين.

وقال في خطاب عن ميزانية 2015م : إن "حكومة جـديـدة ستشكل في اغسطس او مطلع سبتمبر". واضاف : "لا تسألوني من هم (اعضاء الحكومة) ومن اين سيأتون"، بدون ان يستبعد ان يشغل شخصيا منصب رئيس الحكومة.

ومـنـذ الانـقـلاب الـذي انتقدته المجموعة الدولية، علقت المجموعة العسكرية الـدسـتـور وحـدت من الـحـريـات الـفـرديـة، واعـلـنـت ان الانتخابات التشريعية لن تجرى قبل سنة على الاقل. واستدعت ايضا اكثر من 300 ناشط وسياسي واستاذ جامعي وصحافي.

والقسم الاكبر من الذين استجابوا للاستدعاء افـرج عنهم بعد توقيف استمر اياما في اماكن سرية وتعهدوا بوقف اي نشاط سياسي.

واوضـح الجيش انـه استولى على السلطة لاعادة النظام بعد سبعة اشهر من التظاهرات ضد حكومة يانغلاك شيناواترا، شقيقة ثاكسين شيناواترا الذي اطاحه انقلاب في 2006م.

ومنذ ذلك الحين، تواجه تايلاند دوامـة ازمـات سياسية يشارك فيها اعداء وانصار ثاكسين.

واستبعد برايوت اجراء انتخابات قبل عام واحد على الاقل للتمكن من اجـراء اصلاحات سياسية من بينها وضع دستور جديد، مشيرا الى ان هذه الاصلاحات مهمة لوضع حد لسنوات من الاضطرابات السياسية في البلاد.

ودعا برايوت التايلانديين أمس الى "التحلي بالصبر" معه.

ومنذ انقلاب 2006م، تشهد مملكة تايلاند مجموعة مـن الازمـات بين خصوم وانصار ثاكسين شيناواترا.

وعـلـى رغـم نفيه، ما زال ثاكسين عامل انقسام بين الجماهير الشعبية في الشمال والشمال الشرقي المؤيدة له، ونخب بانكوك القريبة من القصر والمدعومة من الجيش ، والتي تعتبره تهديدا للملكية.